

## المرأة والحكم المحلي في

# مصر

### مقدمة

المالية على الحملات الانتخابية، مما يشكل أحد التحديات الاقتصادية أمام مشاركة المرأة في الانتخابات والحكم المحلي.

## توميئات الإصلاح النظام المحلي في مصر من أجل تمييز مشاركة المرأة

لا يمكن تفعيل دور المرأة في المحليات دون تفعيل دور المحليات أساسا، والوقوف على مستوى الأداء وتحديثه وتعزيزه، لضمان تمثيل عادل بين النساء والرجال في المجتمع من ناحية، وتشجيع المرأة على المنافسة في المجالس المحلية من ناحية أخرى.

وتتمثل التوصيات المقترحة لإصلاح النظام المحلي في ما يلي:

- اعتماد مبدأ الفرز والتنوع في اختصاصات المحليات.
- تجنب التمييز ومراعاة احتياجات المجتمع المحلي، على غرار الاستقلالية والقدرة على إدارة شؤونه.
- ضرورة إفراد العاصمة بوضع قانوني / تنظيمي خاص.
- إعادة النظر في مستويات النظام المحلي باختصار بعضها وإنشاء أخرى، ولاسيما إلغاء مستوى المركز والحي اللذين لهما طبيعة إدارية تنفيذية في المقام الأول،
- تقنين صفة الوحدة المحلية ذات الشخصية الاعتبارية للأقاليم الاقتصادية لتضم مجموعات متجانسة من المحافظات وعدم الاقتصر على دورها التسيقي الاقتصادي العام.
- توضيح وضمان استقرارية السياسة التشريعية المتعلقة باللامركزية، بما يمكن المجالس المحلية من أداء دورها على أحسن وجه.

## إدخال التغيير على المستوى القريب والمتوسط والبعيد

يمكن تحقيق التوصيات المقترحة السابقة من خلال دمج مجموعة من المسارات المختلفة. المسار الأول يمكن تطبيقه على المدى القصير في ظل الوضع القائم دستوريا وسياسيا. ومن الضروري في هذا المستوى الفصل بين رئاسة الدولة والأحزاب السياسية، وحظر الانتماء الحزبي للقيادات المحلية العليا (مثلا أعضاء المجالس التنفيذية). كما أنه من الضروري ضمان حياد الأجهزة التنفيذية في الانتخابات المحلية وتحسين كفاءة الرقابة عليها.

تعكس التحديات التي تواجه مشاركة المرأة المصرية في الحكم المحلي ضآلة الفرص المتاحة أمامها في الإدارات المحلية. أما نجاح بعض النساء من المناطق الريفية المحافظة في انتخابات سنة 2000، فيمكن تفسيره بضعف البيئة التنافسية في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية وغياب مرشحين من الحزب السياسي الحاكم. مع الإشارة إلى تدني مستوى التمثيل النسائي في المجالس المحلية بشكل عام.

وتعتبر التحديات التي تحول دون مشاركة المرأة المصرية في الحكم المحلي متنوعة ومتشابكة. وتشمل هذه التحديات العادات الثقافية التقليدية المترسخة في المجتمع والتي لا تؤيد قيام المرأة بأدوار قيادية أو المشاركة في الأنشطة السياسية. ويظهر ضعف دعم الأحزاب السياسية لترشيح النساء من خلال عضوية المرأة في هذه الأحزاب التي نادرا ما تكون لها تأثير سياسي أو إستراتيجي، بل هي مجرد تمثيل صلب لجان المرأة. كما أن الأحزاب السياسية لا تؤدي دورا سياسيا في رفع الوعي العام أو في دعم الدور السياسي للمرأة، مما يضعف من ترشيح النساء للانتخابات.

ومن العقبان الأخرى التي تواجهها المرأة المصرية، تعقد إجراءات الحصول على بطاقة الاقتراع التي لا تمنح إلا في مراكز الشرطة، وهي فضاءات تفر المرأة من الذهاب إليها. كما أن هذه البطاقات لا تمنح إلا بتوفر بطاقة الهوية. ومن الضروري خاصة التصدي لمظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة ناخبة ومنتخبة باعتبارها من أهم العوائق التي تحد من مشاركتها في الانتخابات المحلية وإضعاف دورها القيادي في الحكم المحلي.

علاوة على ذلك، لا تثق الأحزاب السياسية في قدرة المرأة على المنافسة في الانتخابات المحلية، وعادة ما تشتري الأصوات بين النساء الأميات. كما أنه وبسبب الثقافة الذكورية، يتم في الغالب تفضيل انتخاب الرجال على انتخاب النساء. ويرافق ذلك غياب أو محدودية دعم المجتمع المدني للمرأة لترشح نفسها للانتخابات المحلية أو الوطنية، إضافة إلى الصراعات بين الجمعيات النسائية التي يخلق في بعض الأحيان فرصا أكبر للرجال.

وتمثل الصورة التقليدية والنمطية للمرأة في وسائل الإعلام وضعف ثقة المرأة بنفسها عوائق أخرى تحد من ترشيح النساء لأنفسهن للانتخابات. كما أنه من المهم جدا التفتن إلى حقيقة انتشار الفقر بين النساء الذي يترافق مع زيادة تأثير الموارد

- تعميق الوعي السياسي وتشجيع المواطنين على التصويت.
- تحسين النقاش العام حول الحملات الانتخابية ووضع أجندا لتغطية الحملات الانتخابية من قبل وسائل الإعلام.
- وضع جداول انتخابية تراعي التوازن بين الجنسين
- دعم الأحزاب السياسية لترشيح المرأة.
- تطبيق نظام الحصص (الكوتا) في الانتخابات المحلية.
- تخصيص برامج تلفزيونية وإذاعية للنساء القياديات والمرشحات للمجالس المحلية.
- تحليل التغطيات الإعلامية لدور المرأة ناخبة أو منتخبة.
- تعزيز مهارات المرأة في الاتصال كي تكون قادرة على المشاركة في القطاع العام وخوض النقاشات مع وسائل الإعلام.
- تحديد سقف قانوني للميزانيات المعتمدة في الحملات الانتخابية ونزع صفة الشرعية عن الأصوات المشتركة.
- إيجاد مانحين لدعم البرامج التدريبية المخصصة لتعزيز قدرات المرأة على القيادة.
- دعم التربية المدنية والدعم التقني، بما يشمل إنشاء المكاتب الاستشارية للنساء المرشحات قصد تعزيز قدرتهن على المنافسة أثناء الحملات الانتخابية .
- إنشاء جمعية نسائية يتركز نشاطها على القضاء على الأمية بين النساء.
- تنظيم دورات تدريبية من قبل الأحزاب السياسية لمرشحاتهن لتعزيز قدرتهن على المنافسة بفاعلية أثناء الحملات الانتخابية.
- تركيز اهتمام المنظمات غير الحكومية على رفع الوعي السياسي لدى المرأة الناخبة.

ورقة موجهة إلى صانعي القرار أنجزت استناداً إلى الدراسة التي أعدها

الدكتور علي الصاوي

منظمة برلمان - مصر

أنجزت الدراسة في إطار مشروع المرأة العربية والحكم المحلي  
في تونس والجزائر ولبنان ومصر واليمن  
بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط 2006-2007

أما المسار الثاني، فيمكن إنجازها على المدى المتوسط في ظل الوضع القائم دستوريا وسياسيا أيضا، والذي يجب أن يشمل التوسع في نظام المدينة ذات الطابع الخاص ليطبق في المدن الكبرى، إعادة ترسيم حدود الحيز الجغرافي للمحافظات بما يؤمن لها أفقا تنمويا للتوسع العمراني وتنوع الموارد، وبالتالي تخفيض عدد المحافظات. علاوة على ذلك، من الضروري الربط بين سياسة الخصخصة وترشيده الإنفاق الحكومي من ناحية وسياسة تمكين المحليات من تدبير الموارد وإدارتها من ناحية أخرى. ومن المهم الإشارة إلى أن "إصلاح المحليات" لا يجب أن يؤدي إلى زيادة العبء المالي على المواطنين. وأخيرا يجب حسم إشكالية العلاقة بين المحليات "القديمة" والمجتمعات العمرانية "الجديدة".

ويتطلب المسار الثالث، الذي يمكن تحقيقه على المدى البعيد، تعديلات في قانون الإدارة المحلية وعدد من القوانين المرتبطة باللامركزية. وينصب هذا المسار على تعديل قانون الإدارة المحلية، بما يشمل: اختصار هيكل المحليات في المحافظة والمدينة والقرية، وإلغاء المركز والحي، تحقيق التوازن في العلاقات الرئاسية والإشرافية فيما بين المحليات، منح المجالس الشعبية والمحلية سلطة القرار "الاقتصادي والمالي والمحاسبي" في النطاق المحلي لكل منها، وخفض سن الترشح للانتخابات المحلية من 25 عاما إلى 21 عاما لخلق قيادات مؤهلة ولزيادة مشاركة النساء والشباب في الحكم المحلي. وإذ أوجد القانون مؤسستين للتخطيط للتنمية المحلية: المجلس الأعلى للإدارة المحلية (مجلس المحافظين)، ولجان التخطيط الإقليمي المنشأة بالأقاليم الاقتصادية، وكلاهما يخضع للمخطط المركزي من خلال هيئة التخطيط الإقليمي التابعة لوزير التخطيط، يقترح تطوير نشاط هيئات التخطيط الإقليمي لتصبح بيوت خبرة تخطيطية، بدلا من الاستمرار في جمع المعلومات. ويقترح أيضا تطوير هذه الهيئات بانتداب كوادر مؤهلة تكون قادرة على تفهم الوضع الاقتصادي في المنطقة.

## التوصيات

فيما يلي مجموعة توصيات لتحسين مشاركة المرأة المصرية في مجال الحكم المحلي. وينبغي أن تنفذ بالتزامن مع التوصيات المقترحة لإصلاح نظام الحكم المحلي وتركيبته وتتمثل هذه التوصيات في:

- تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس الشورى والمجلس الوطني
- اعتماد نظام الحصص (الكوتا) في الأحزاب السياسية
- مراعاة وسائل الإعلام الموضوعية والحياد في تغطية الحملات الانتخابية الوطنية